

مرسوم بقانون بتعديل «قيد المواليد والوفيات»



وزارة الصحة

صدر في الجريدة الرسمية مرسوم بقانون رقم 107 لسنة 2024 بتعديل الفقرة الأولى من المادة 7 من القانون رقم 36 لسنة 1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات. وجاء في المادة الأولى من المرسوم بقانون يستبدل بعبارة «بعد 28 أسبوعاً من الحمل» الواردة بالفقرة الأولى من المادة 7 من القانون رقم 36 لسنة 1969 المشار إليه بعبارة «بعد 24 أسبوعاً من الحمل».

وجاء في المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 107 أنه تماشياً مع التشريعات المقارنة بالدول المجاورة، ونظراً للتطور الحاصل في خدمات ورعاية المواليد الخدج التي شهدت طفرة كبيرة في هذا المجال، رؤى إعداد مشروع المرسوم بالقانون المرافق من مادتين لتعديل نص المادة 7 من القانون رقم 36 لسنة 1969 المشار إليه، حيث تهدف المادة الأولى من مشروع المرسوم بالقانون وجوب التبليغ عن المتوفين بدولة الكويت، بمن فيهم الأطفال الذين يولدون أماً بعد 24 أسبوعاً من الحمل بمكتب الصحة المختص، وذلك خلال 48

ساعة من حصول الوفاة أو الوضع. في إطار منفصل، أعلنت وزارة الصحة طرح ممارسة لتجديد وصيانة أجهزة الحماية لأمن المعلومات بغرفة التشغيل الرئيسية لإدارة نظم المعلومات بين الشركات المتخصصة في هذا المجال، والمسجلة لدى الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وفقاً للشروط العامة والخاصة. كما أعلنت الوزارة طرح عدد من الممارسات لتوريد مستهلكات خاصة بالقلب لحاجة مستشفى جابر الأحمد ومستشفى الصدرى ومناظير تستخدم مرة واحدة لحاجة كل الأقسام في المراكز الصحية والمستشفيات، ومستهلكات تستخدم في جراحات مناظير العظام وجراحات أربطة المفاصل لحاجة مستشفى الجهراء، ومستهلكات تستخدم في جراحات مناظير العظام لحاجة مستشفى الفروانية، وشرائح وبراغى لتثبيت مفصل الفخذ لحاجة مستشفى الرازي، ومستهلكات تستخدم في جراحة الكتف لحاجة مستشفى الفروانية، ومستهلكات تستخدم لاستبدال مفصل الكتف لحاجة مستشفى الرازي.

«العدل»: إطلاق خدمة الاستعلام عن إجراءات التنفيذ عبر «سهل»



تطبيق سهل

أعلنت وزارة العدل أمس الأحد إطلاق خدمة «الاستعلام عن إجراءات التنفيذ» عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل».

وذكرت الوزارة في بيان على حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «إكس» أن الخدمة تتيح للأطراف في ملفات التنفيذ وتنفيذ الأسرة الإطلاع على مستجدات الإجراءات التنفيذية

ووقعت مناقشة هذه المواضيع تؤكد حرصه على دفع عجلة التنمية وسرعة إنجاز مشاريعها بما يتوافق مع البرنامج الزمني المعد من قبل الدولة والحفاظ على آمال العام ووقف الفرص للشباب في القطاع الخاص والتخفيف من الضغط على بند الرواتب بالميزانية الحكومية.

وقد شارك في الاجتماع إلى جانب السلطان عدد من أعضاء مجلس هم: ش.م. خالد الفوزان و.م. د. عادل المشري، م. جابر ابوالحسن، م. نزار العجري، م. سعدون العيسى، م. عماد الرشود.

داخل طرد قادم من دولة آسيوية ضبط 60 ألف كبسولة «لاريكا» في الجمرات الجوي



المضبوطات

عبر إحدى شركات البريد السريع وعليه تم إيقاف الشحنة في النظام، وتم تفتيش الطرد تفتيشاً دقيقاً حيث عثر على عدد من الكبسولات حيث كان عددها نحو 60 ألف كبسولة من مصاد اللاريكا المخدرة، وعليه تم التحفظ على المضبوطات وإحالتها إلى جهات الاختصاص.

ضبط رجال البحث والتحري في الإدارة العامة للجمارك شحنة تحتوي على ما يقارب 60 ألف كبسولة من مادة اللاريكا المخدرة. وأفادت «الجمارك» أنه وأثناء البحث والتدقيق عبر «نظام الجمرات الآلي» تم الاستنباط بطرد قادم من دولة آسيوية

خلال مشاركتها بمؤتمر سلامة واستدامة الطرق 2024 في الرياض

المشعان: استخدام الأسفلت المطاطي وإعادة تدوير بعض المواد لتحسين جودة الطرق



جانب من الجولة



المشعان وزير النقل السعودي صالح الجاسر خلال جولة في المعرض

للطرق وبمشاركة وزيرة الأشغال العامة د. نورة المشعان في العاصمة الرياض. من جهته قال وزير النقل والخدمات اللوجستية السعودي م. صالح الجاسر في كلمته بالافتتاح إن السعودية نفذت العديد من الابتكارات العلمية مثل تبريد الطرق والطرق المطاطية وتقدمت في مؤشر جودة الطرق للمركز الرابع بين دول الـG20.

وأضاف الجاسر أن السعودية سجلت انخفاصاً في عدد الوفيات على شبكة الطرق بنسبة تقارب 50% متجاوزة الأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية مشيراً إلى تنفيذ عدة مبادرات تدعم الحفاظ على جودة وسلامة الطرق بالسعودية، مبيناً أن شبكة الطرق

المختصة. ولفتت إلى استخدام خريطة الكويت الرقمية الزمانية والمكانية لتزليل جميع البيانات بحيث تكون قاعدة بيانات لجميع الجهات المختصة من خلالها يتم تحليل هذه البيانات لوضع الحلول الممكنة لسلامة الطرق، وإن المركز الحكومي لوزارة الأشغال يعمل دراسات وأبحاث في مجال تحسين جودة الطرق، مشيرة إلى استخدام الأسفلت المطاطي وإعادة تدوير بعض المواد مع الأخذ بعين الاعتبار الاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات الكربونية مع توفير الوقت وخفض التكاليف.

وكانت الهيئة السعودية العامة للطرق قد أعلنت أمس الأول انطلاق مؤتمر سلامة واستدامة الطرق 2024 بالتعاون مع الاتحاد الدولي

وقالت وزيرة الأشغال العامة د. نورة المشعان إنه خلال أكتوبر الماضي تم توقيع عقد للصيانة الجذرية لجميع الطرق بالكويت سواء طرق سريعة أو طرق داخلية. جاء ذلك خلال مشاركتها في انطلاق مؤتمر سلامة واستدامة الطرق 2024 بالتعاون مع الاتحاد الدولي للطرق.

وأشارت المشعان إلى وجود الكثير من التحديات أمامنا واستطعنا التغلب على بعضها والبعض منها في طور الدراسة، مسلطة الضوء على تحدي البيانات أو المعلومات بسبب تداخل الاختصاصات بالنسبة للسلامة المرورية بين وزارة الداخلية أو البلدية أو «الإشغال» ومما يعمل قاعدة بيانات أساسية عن طريق الإدارة العامة للمعلومات المدنية تكون فيها جميع الجهات

خلال استقبال وزير البلدية له وعدداً من اتحاد المكاتب الهندسية

السلطان: إتاحة المجال للشباب للعمل بالقطاع الخاص ودعم الجهود الحكومية للحفاظ على المال العام

البناء لتتواءم مع النظام الإلكتروني مع استمرار البلدية بإصدار التراخيص ليكون الخيار للمالك مؤكداً وجود عدد من الدور الاستشارية الكويتية القادرة على تحمل هذه المسؤولية لتسهيل ترخيص المشاريع للقطاع الخاص والعام وتبسيط وتقليل الدورة المستندية وتقليل الوقت الزمني المطلوب لاستكمال إجراءات إصدار التراخيص والموافقات الحكومية.



الوزير المشاري متوسلاً السلطان وأعضاء الاتحاد

وزاد أنه تمت مناقشة تفعيل المواد التي يتضمنها قرار مزاولة المهنة لمراقبة المكاتب الهندسية والدور الاستشارية للحد من التجاوزات وعدم الالتزام بلائحة المزاولة وما يترتب على ذلك من أضرار جسيمة تقع على ملاك العقارات والخدمات مما يستوجب حمايتهم، لافتاً إلى ضرورة تفعيل إقرار الضبطية القضائية لمواجهة هذه الظاهرة.

وذكر السلطان، أن الاتحاد قدم لوزير الدولة للشؤون البلدية مقترحا لتصنيف المكاتب الهندسية والمكاتب التخصصية والدور الاستشارية المحلية والشركات المهنية والمكاتب الاستشارية الأجنبية لمشاريع القطاع الخاص ومشاريع الدولة المختلفة، مشيراً إلى المشروعات التنموية الكبرى التي تحتاج إلى الكفاءة العالية لإنجازها وضمان جودة تنفيذها مع المحافظة على المال العام ووقف الهدر في بعض هذه المشاريع.

سواء بدون خبرة أو من ذوي الخبرة سوف يؤدي إلى تشجيعهم على الانخراط بالعمل لدى المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية وتشجيع العمالة الوطنية على الانتقال من القطاع العام إلى الخاص، ويحقق الهدف المرجو لتخفيف العبء على ميزانية الدولة، والقضاء على التوظيف الوهمي والبطالة المقنعة.

بالمشاريع المطروحة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وأن الاتحاد اقترح تعديل الشروط المرجعية والمتطلبات الفنية لمشاريع المؤسسة لإتاحة الفرصة لأكثر عدد من المكاتب الهندسية والدور الاستشارية للشباب للمشاركة في مشاريع المؤسسة والبنية التحتية.

وقال السلطان: إن تفهم الوزير ومناقشة هذه المواضيع تؤكد حرصه على دفع عجلة التنمية وسرعة إنجاز مشاريعها بما يتوافق مع البرنامج الزمني المعد من قبل الدولة والحفاظ على آمال العام ووقف الفرص للشباب في القطاع الخاص والتخفيف من الضغط على بند الرواتب بالميزانية الحكومية.

وقد شارك في الاجتماع إلى جانب السلطان عدد من أعضاء مجلس هم: ش.م. خالد الفوزان و.م. د. عادل المشري، م. جابر ابوالحسن، م. نزار العجري، م. سعدون العيسى، م. عماد الرشود.

وأكد السلطان، أن استثناء المهندسين الشباب الكويتيين من شرط سنوات الخبرة بشرط تسجيلهم لدى الباب الثالث لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على المكتب الهندسي أو التخصصي أو السداد الاستشارية أو الشركات المهنية الهندسية، وبمخصص مساحة إشراف مضاعفة للمهندس الكويتي وتحت إشراف الجهاز الفني للمكتب الهندسي أو السداد الاستشارية والمهندسين المعتمدين من ذوي الخبرة "كل هذا يسهم في إيجاد الفرص الوظيفية للمهندسين الكويتيين

مناقشة مقترح الاتحاد لتعديل القرار الوزاري رقم 123 لسنة 2021 الخاص بلائحة مزاولة المهنة للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية لتلبية لاحتياجات التطور المهني وطبيعة العمل الاستشاري الهندسي وذلك للحفاظ على مستوى وجود واستمرارية العمل الاستشاري الهندسي والارتفاع به، مضيفاً أننا دعونا إلى فتح مساحات إشراف للمهندسين الكويتيين حتى يتم السماح لهم الانخراط بالمهنة الاستشارية الهندسية.

وإشارة السلطان، إلى دعم الاتحاد اشراك المختبرين الكويتيين من الخريجين الجدد من وزارة الإسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية للعمل في المشاريع المطروحة ضمن كوادرات المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية، مضيفاً أنه تمت مناقشة السماح لأكثر من مكتب هندسي أو دار استشارية بالتعاون فيما بينهم أثناء تقديم العروض الفنية والمالية الخاصة

بوعركي: حريصون على التنسيق الخليجي المشترك في مجال الأمن السيبراني

جديدة في هذا الشأن. وأضاف أن الاجتماع الرابع للجنة الوزارية للأمن السيبراني ستستضيفه دولة الكويت في سبتمبر 2025 من أجل البناء على مخرجات الاجتماع الحالي وتعزيز التكامل في مشاريع الأمن السيبراني الخليجية.

الاجتماع ناقش عدداً من الموضوعات والقضايا المهمة المعروضة على جدول الأعمال التي من شأنها تعزيز التعاون والتنسيق الخليجي المشترك في مجال الأمن السيبراني من خلال تبادل الخبرات والتجارب واكتساب رؤى

بها بوعركي لـ "كونا" خلال مشاركته في أعمال الاجتماع الثالث للجنة الوزارية للأمن السيبراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انطلقت في العاصمة القطرية أمس.

وقال بوعركي إن

أكد رئيس المركز الوطني للأمن السيبراني اللواء ركن متقاعد مهندس محمد بوعركي أمس الأحد حرص دولة الكويت على تعزيز التعاون والتنسيق الخليجي المشترك في مجال الأمن السيبراني.

جاء ذلك في كلمة أدلى